

تونس: التحقيق مع أعضاء البرلمان بتهمة التآمر ضد الدولة أزمة جديدة يخلقها الرئيس سعيد

1 نيسان/ابريل 2022

إن القرار القاضي بحلّ السلطة التشريعية في تونس واتهام أعضاء البرلمان بالتآمر ضدّ الدولة يتعارض مع القانون ويجب إبطاله فوراً لحماية البلاد من انحدارها المستمر نحو أزمة دستورية، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

في 30 آذار/مارس 2022، أصدر الرئيس قيس سعيد [المرسوم الرئاسي رقم 309](#) القاضي بحلّ البرلمان، بعد أن [حضر](#) 121 نائباً فيه جلسة عامة ووافقوا على مشروع قانون يناهض "الإجراءات الاستثنائية" التي كان الرئيس قد فرضها. بعد ذلك، [طلب](#) الرئيس قيس سعيد من وزير العدل [فتح التحقيقات](#) ضد هؤلاء النواب، متهماً إياهم "بمحاولة الانقلاب" و "التآمر ضدّ أمن الدولة". [استدعى](#) أكثر من 30 نائباً للتحقيق من قبل وحدة مكافحة الإرهاب.

"على المدعين العامين أن يقوموا بدورهم كأداة ضبط ومراقبة لاستخدام السلطة العشوائي من قبل الرئيس قيس سعيد، لا أن يكونوا أداة تستخدم في ملاحقة معارضيهم بشكل غير دستوري"، قال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، سعيد بنعربية.

"بموجب القانون، يمكنهم أن يمارسوا سلطتهم التقديرية وآلا يأخذوا اتهامات وشكاوى لا أساس لها بعين الاعتبار."

إن الاستخدام المرتقب لقوانين مكافحة الإرهاب لملاحقة أعضاء البرلمان بسبب ممارستهم لحقهم المشروع في لعب دورهم الدستوري هو خرقٌ لمبدأ الفصل بين السلطات. عند هذا المنعطف، لم يبق سوى القضاء، ومن ضمنه المدعين العامين، ليكونوا رقيباً على تصرفات الرئيس.

"إن الرئيس سعيد يفكك بحرص شديد كل أدوات الضبط والرقابة على حكم الرجل الواحد الذي يسعى وراءه"، أضاف بنعربية.

"على المجتمع الدولي أن يحاسبه على ذلك بدلاً من أن يفض النظر عن سلطويته الفادحة."

قرار حلّ البرلمان غير دستوري. بموجب المادة 80 من الدستور، لا يمكن حل البرلمان خلال "حالة الاستثناء".

إن [محاولة](#) الرئيس لتبرير هذا التصرف من خلال التنكير بدوره كضامن لاستقلال واستمرارية الجمهورية واحترام الدستور بموجب المادة 72، لا صحة لها.

في 11 شباط/فبراير 2022، قام الرئيس سعيد [بحلّ](#) المجلس الأعلى للقضاء وإنشاء مجلس مؤقت يسيطر ويشرف عليه.

يمكنكم تحميل هذا البيان باللغة [الإنكليزية](#) أيضاً.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني
said.benarbia(at)icj(dot)org هاتف +41-22-979-3817

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد
asser.khattab(at)icj(dot)org الالكتروني